٦٧
قائمة الرافدين
برئاسة النائب يونادم يوسف كنا
انتخابات برلمان اقليم كردستان العراق
قائمة الرافدين تحرص على تطوير عملية التعليم السرياني من خلال افتتاح اقسام اللغة في المعاهد والجامعات

حميد الموسوي

المفلسون وحصاد الخيبة

هذا الاستهداف المقصود وهذه الاصوات الباطلة جوبهت بردة وطنية غاضبة واصوات حق جهورية رافضة داعية جميع المسيحيين بكل اطيافهم وتوجهاتهم ومن مختلف قومياتهم ومسمياتهم إلى التشبث بجذورهم الضاربة في عمق التراب العراقي الاصيل وتخييب امال المغرضين الذين يسعون لسلخهم من اراضيهم وابعادهم عن وطنهم

من جديد يعود الخائبون المفلسون لتنفيذ اجندة اسيادهم الحاقدة على العراق وشعبه الصابر، من جديد التقت مطامع الحالمين باسترجاع ملك اضاعوه بطغيانهم وفسادهم مع مصالح الموتورين من خلف الحدود المصرين على تدمير العراق وابادة شعبه ومهما كلف الثمن. عادوا مستهدفين الحلقات الاضعف والخواصر الرخوة. فجّروا بيوت الطين في تازة على رؤوس سكانها البسطاء الآمنين، احرقوا فقراء تلعفر للمرة الثالثة، نسفوا "بسطيات واكشاك" المساكين في سوق مريدي وخلطوها بدماء واشلاء اصحابها، ضربوا اعراس مدينة المسيب واحالوها مآتما.. لغموا سيارات نقل الطلاب وحرموهم نسمة الحياة وهم يؤدون الامتحانات، فعلوا وفعلوا.. ادخلوا المتفجرات في كبسولات الدواء وقناني الغاز وعبوات المياه.. اعادوا الكرة.. ومن جديد عزفوا على الوتر الطائفي فخابوا.. تحولوا الى الوتر الديني والقومي فكانت البداية استهداف الكنائس وبخبثهم المعهود اختاروا يوم الاحد لكنائس بغداد لحصد اكبر عدد من المصلين ولاثارة الرعب والهلع بين ابناء هذا المكون العراقي الاصيل حتى يجبروهم على الهجرة في المنافي البعيدة تنفيذا لمؤامرة شائكة الخيوط خبيثة المقاصد لافراغ العراق من ذاكرته الحضارية المتمثلة بالسريان والكلدو اشوريين. تتذكرون استهداف هذا المكون خلال السنوات المنصرمة.. وتتذكرون الاصوات الرسمية وشبه الرسمية من دول اوربية مشجعة ومحرضة وحاثة ومرحبة باستقبال المسيحيين كلاجئين ومهجرين ومنفيين ومن جهات محلية تقدم تسهيلات وحوافز مجانية!. هذا الاستهداف المقصود وهذه الاصوات الباطلة جوبهت بردة وطنية غاضبة واصوات حق جهورية رافضة داعية جميع المسيحيين بكل اطيافهم وتوجهاتهم ومن مختلف قومياتهم ومسمياتهم الى التشبث بجذورهم الضاربة في عمق التراب العراقي الاصيل وتخييب امال المغرضين الذين يسعون لسلخهم من اراضيهم وابعادهم عن وطنهم الذي سقوا تربته بدمائهم وشادوا شموخه بسواعدهم ونشروا حضارته بمعارفهم وافكارهم. صحيح ان شدة الوطأة وشراسة الهجمة دفعت عوائل وافرادا للهجرة، وان بعض التسهيلات والمغريات شجعت كثيرين على طلب اللجوء الى البلدان الاوربية. لكن الغالبية العظمى مازالت متمسكة متحدية الارهاب بكل اشكاله مصرة على الثبات والاستمرار في خدمة العراق الجديد واعادة امجاده الآشورية السومرية البابلية الاسلامية المسيحية. ومن هنا توجب على العراقيين جميعا وفي مقدمتهم الحكومة الوطنية توجيه الرعاية الخاصة لذاكرة العراق الحضارية "البابلية الآشورية" واشراكهم بفعالية في كافة مفاصل الحكومة والبرلمان ومجالس المحافظات ومؤسسات الدولة وابراز دورهم المتميز في بناء العراق الديمقراطي الجديد.

مجداً للكنائس وهي تشارك المساجد والحسينيات احزانها، وفخراً لمصليها وهم يدفعون ضريبة بناء العراق الجديد. وشرفا لاحفاد بابل واشور وهم يتصدون لاشرس هجمة متوحشة دفاعا عن وجودهم الازلي الاصيل.

نيسان بيغازي

الاحزاب السياسية والانتخابات

اللوحة التي رسمتها مجمل العملية الانتخابية التي جرت في الوطن سواء المركزية منها او في اقليم كردستان العراق او التي سوف تجرى في القادم من الايام والاشهر عكست وسوف تعكس جملة من المعطيات والنتائج قد تسبب احباطا لدى الناخبين المتلهفين لهذه الممارسة الحضارية سواء من حيث الآليات المستخدمة او اسلوب التعامل غير الصادق مع الجماهير ومنها:

1 - اثبتت الانتخابات السابقة وسوف تثبت اللاحقة منها بأن الارادة الطوعية والقرار المستقل وحق الاختيار للفرد العراقي ايا كان انتماؤه القومي او المذهبي او الديني ما تزال مخطوفة لا بل مسروقة من قبل الاحزاب المتنفذة بتسلطها السياسي والمادي وهذا واضح في انتهاكاتها المكشوفة من شراء الذمم واستغلال الوضع والظروف المعيشية الصعبة للمواطنين وكشر الانياب والتلاعب بنتائج الانتخابات باساليب مبتكرة دون الاكتراث بالمشاعر العامة للجماهير الذين من المفروض ان تكون هذه الاحزاب قد جاءت لخدمتها واحتضانها وليس تحجيم دورها وهذا بذاته مؤشر خطير في مصداقية هذه الاحزاب في برامجها الديمقراطية المطروحة وتشكل منعطفا سلبيا لدى الكثير من شرائح المجتمع لا بل حتى لدى مناصري هذه الاحزاب، فثمة ممارسات ومواقف قد صبر عليها المجتمع والى درجة ايذاء النفس لكن اذا ما تكررت مرات عدة وبشكل ممل وقاتل حينذاك لا يمكن ان تقابل بالصمت لاسيما تلك الممارسات التي تتسم بالضبابية والشعارات الفارغة البعيدة عن الموضوعية وعندئذ تصبح امكانية كسب مواقع من خلال هذه الممارسات سرابا ووهما لكونها تفتقر الى العقل العملي الذي تتسرب اليه التجربة من الواقع ولانها لاتمتلك هذا التفهم العملي فهي عاجزة عن ترجمة الواقع لعدم اعتمادها على ممارسات يومية متصلة عبر قنوات القناعة الطوعية الصادقة مع الجماهير والتي لها القدرة الواعية للفرز الصحيح والاصلح للاختيار.

2 - عدم رغبة هذه الاحزاب في التغيير وخوفها من العملية الديمقراطية اكثر من خوف دول الجوار من هذه العملية والخوف في هذه الحالة لا يعبر الا عن ايمان هش بالتغيير في عصر التغيير القادم لا محال والا لماذا الخوف والهلع اذا ماكانت البرامج الانتخابية واضحة وقابلة للتنفيذ والممارسات موضوعية ونزيهة لانها دلالة على الثقة بالنفس واحترامها واحترام الاخرين ايضا فهي واجب مبدئي، اما اذا كانت مبنية على التسلط والالغاء والضغط على القناعات الشخصية للناخبين وسلب ارادتهم بالاغراءات وزين الاعمال والوعود ومشاريع لا نسمعها ولاتنشط الا في حالة الانتخابات فهذا تدمير لروح الديمقراطية او انه قصور من قبل من يرى في ارض الواقع اشياء مهملة ويتخذها مميزات له او انه طلاء يخفي وجها آخر .

3 - استمرار النزعة الانفرادية واستغلال السلطة والحكم والنظرة السلبية الى وجود معارضة ضرورية لخلق تنافس سياسي سلمي قائم على الممارسة العقلانية في التعامل وليس صراعا تحزبيا مبنيا على الانفعالات والتصادم الدموي التي تحدث خارج ارادة الجماهير وتزيد من العقد المزمنة في الشارع العراقي، لان مفهوم المعارضة لازال قائما على اعتباره عداء وانتقام وتصفية وسرقة الكراسي في حين يجب تقبل هذا المفهوم وممارسته باعتباره المرآة التي تعكس الافعال والاعمال وتقييمها وبيان اوجه الخطأ ومكامنه وتحديد الصواب وموجباته لتكون استنتاجات حافزة للعمل والابداع وتصحيح المسارات وتحقيق النجاحات لتغدو بالتالي مدخلا للولوج الى مرحلة جديدة وبآليات وادوات تغيير مؤثرة وفاعلة قادرة بجهود الجميع على ايجاد واقع اجتماعي متجانس ورؤى سياسية ناضجة وغير مفروضة مبنية على برامج واجندات وطنية وجماهيرية عامة ومنصفة للبدء بمعركة التغيير والبناء والتطور لمختلف مرافق الحياة العامة التي يفتقر اليها شعبنا العراقي . فهل لا زلنا بحاجة الى هزات اعنف لكي نتعظ ؟؟؟

* عن موقع المركز الثقافي الآشوري ـ دهوك

قراءات

مسلسل... بلغة الدم

ابراهيم شمو

مرة اخرى يعود النزف الى جراحات لم تشف بعد ويستمر مسلسل اراقة الدم العراقي لكن بعنوان جديد وهذه المرة مثل سابقاتها فيها النازف معلوم والفاعل معلوم مجهول او معلوم محذور حيث تم التحضير لهذه الجراحات واعدّ لهذا النزف بطريقة خبيثة يراد لها ان تبدو عنصرية ذات طابع ديني، وهي في حقيقتها لا تحمل في اجندتها غير اللؤم والكره والبغض لمكونات الشعب العراقي الاصيل، اليوم وبعد استهداف الكنائس والمسيحيين في بغداد والدورة والموصل وكركوك سابقا يعود الاستهداف من جديد بالرغم من التحسن الملحوظ في الاوضاع الامنية والتي تشهدها اغلب المناطق العراقية في الآونة الأخيرة.

عبوات ومفخخات ولاصقات انفجرت مستهدفة الكنائس والمصلين بطريقة غريبة تدعو للدهشة والاستغراب من حيث عدد الكنائس المستهدفة في نفس الوقت او في اليوم ذاته فمن يكون هذه المرة المسؤول عن هذه التفجيرات واي فائدة تعود عليه بهدم الكنائس واشعال نار الفتنة الطائفية المقيتة؟؟؟.

من المسؤول والمستفيد من هذه الخطة والعملية الاجرامية التي تقضي بتفخيخ الكنائس؟؟؟. من الذي يريد تخويف المسيحيين وترهيبهم؟؟؟ من الذي يريد تهجير المسيحيين من مناطق سكناهم الاصلية؟؟؟ من الذي يريد افراغ العراق من مسيحييه؟؟؟

اي مخطط وضع لمسيحيي العراق يقضي بقلعهم من جذورهم وزرعهم في مكان اخر ومن هو المسؤول والمستفيد ؟؟؟

طيلة الست سنوات الماضية والمسيحيون يعانون الامرين من عمليات استهدفتهم من قتل وترحيل وتهجير الى خطف وابتزاز وتهديد الى هدم البعض من كنائسهم حالهم في ذلك حال كل العراقيين وهم على الرغم من ذلك صابرون الى جانب ابناء العراق على مختلف اطيافه ومكوناته لصد الهجمات الشرسة والتي يراد منها تفريق الصف العراقي وتهجيره إلى المنافي.

ست سنوات والحكومة تعمل جاهدة للقضاء على كل مظاهر وانواع التسلح الخارجة عن القانون وعلى كل من يتسبب بزعزة الامن والامان. والعمل على تغيير العراق جذريا وارساء مبدأ الشراكة تحت مظلة الديمقراطية، وانشغالها بحل الكثير من القضايا الشائكة والصعبة ومحاربة الفساد والمفسدين وهذا ما ادى بها في بعض الاحيان الى تجاهل غير مقصود لبعض المكونات وعدم الادراك للمخططات التي تريد افراغ العراق من مكوناته الاصلية ومن ضمنهم المسيحيون. صحيح ان الحكومة غير مقصرة بمجملها في بعض المجالات لكن تنفيذ هذه المخططات ومرورها بدون رادع هو ما يضع الحكومة في وضع حرج وهو ما يعدها شبه عاجزة عن ادراك ووعي لمثل هذه المؤامرات ...

اذن فالمطلوب من حكومتنا استيعابا كاملا وفهما لجميع القضايا الخاصة بالاقليات والمكونات لكي تتسلح بمعرفة جميع الاشكاليات الموجودة فيها والتي تستند اليها في صدها لمثل هذه الهجمات. ومحاربة كل جهة تريد توظيف العنف في حل قضاياها ومحاربة جميع الاطراف التي تقضي باستهداف المسيحيين وكنائسهم لابعادهم "لغاية في نفس يعقوب" والعمل باقصى طاقة وبذل جهد اكبر لتوفير الامن والامان لجميع اطياف ومكونات الشعب العراقي.

جورج هسدو

حقوق منقوصة وأخرى تنتظر التطبيق

الكلدان السريان الاشوريون في مشروع دستور إقليم كوردستان العراق

حظي مشروع دستور إقليم كوردستان العراق الذي صادق عليه برلمان الإقليم مؤخرا وكان من المقرر أن يجرى إستفتاء عام عليه بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، حظي بالكثير من التحليل والتمحيص والتقييم على المستويين الشعبي والرسمي.. وتباينت الآراء حوله بين الرفض القاطع والتأييد الكلي وما بينهما من المتحفظ والمعترض على الجزئيات، كما تراوحت الآراء حول التقاطعات الإدارية والسياسية بين الإقليم والمركز وحول إختلاف الرؤى والقناعات بين الأطراف المحلية داخل الإقليم نفسه.. من ناحية ثانية عزا العديد من المهتمين توقيت إعلان المسودة إلى أنه جاء لغايات دعائية إنتخابية بحتة تخدم مصلحة الحزبين الكوردستانيين الرئيسيين، بينما عزاها البعض إلى أنها كانت لجس النبض وإستفهام حجم الإعتراض عليها من الأطراف العراقية والإقليمية وحتى الدولية المتحسسة من الموضوع.

ورغم إعلان مفوضية الانتخابات تأجيل الإستفتاء على الدستور إلى الحادي عشر من آب القادم وبعدها إقرار برلمان الإقليم تأجيله إلى أجل غير مسمى، وهو ما يعني عمليا وضع المسودة الحالية على الرف إلى حين، وإعطاء الفرصة لمراجعتها وترتيب موادها بروية وبعيدا عن الضغوطات.. فإننا نتناول في هذا المقال ماجاء في مشروع دستور إقليم كوردستان العراق حول حقوق الكلدان السريان الأشوريين حصرا، وهو الأمر الذي يمكن أن تكون له فائدة حتى مع تأجيل الموضوع كما قلنا إلى أجل غير مسمى.. لأنه لحد الآن لم ترتق حقوق باقي المكونات في مشاريع دساتير إقليم كوردستان إلى المستوى المُرضي، خاصة وأن المتوقع كان دائما غير ذلك بسبب ما عاناه الشعب الكوردي من هضم لحقوقه من الإغلبيات الحاكمة وبالتالي واقعية تفهم سياسييه لأوضاع وحقوق باقي القوميات المتعايشة معهم.

سنتناول المواد والفقرات بحسب تسلسل ورودها في مشروع الدستور، وسنحاول توضيح وجهة نظرنا حولها والتي ستتعارض حينا مع مفاهيم متبنية وحينا آخر مع سياقات متبعة وحتى مع صياغات مطاطية لا تقطع الشك باليقين فيما يخص الحق القومي للكلدان السريان الاشوريين.. ولا نشك أبدا باحتمالية أن تختلف وتتناقض وجهة نظرنا هذه مع وجهات نظر أخرى حتى من داخل البيت القومي للكلدان السريان الأشوريين، لكن يبقى المهم قناعة الشارع الذي من حقه أن يطلع على كافة الآراء الموجودة ومن ثم الإدلاء برأيه بالموضوع، وطبعا "نتأمل أن يكون" بعيدا عن الضغوطات وممارسات الترعيب والترغيب التي تعود الشارع عليها في الآونة الأخيرة.. لكن قبل أن نبدأ لابد من الإشادة بما يتضمنه المشروع من حريات أساسية وحقوق فردية ترتقي إلى مستوى دساتير الدول المتقدمة والمعروفة بديمقراطياتها العتيدة.. إلا أن ذلك سيبقى حبرا على ورق ما لم يقترن بالممارسة والتطبيق العملي وبما يحقق العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

أولاً: الديباجة:

رغم أن صياغة الديباجة ابتعدت عن ذكر أسماء المكونات وهويات القوميات الموجودة في الإقليم واشارت إلى الإضطهادات بشكل عمومي، لكنها لم تغفل الإشارة إلى أكثر من جغرافية أو حدث أو جماعة بالاسم والعنوان "حلبجة الشهيدة وباليسان وكرميان وبهدينان، الشبان الكورد الفيليين، البارزانيين".. وإذا ما عدنا إلى تأكيد الأخوة الكورد على ضرورة وأهمية ذكر مآسي الشعب الكوردي بالاسم في ديباجة دستور الدولة العراقية، فإنه كان من الحق والواجب التطرق ولو إلى تفصيلة واحدة تخص الشعب الكلداني السرياني الاشوري في ديباجة دستور الإقليم كمذبحة صوريا عام ١٩٦٩.

ثانياً: المادة "2": أولاً:

وهي الفقرة التي تجزم بضم أقضية تلكيف والحمدانية وناحية بعشيقة المعروفة بكثافتها السكانية الكلدانية السريانية الاشورية إلى إقليم كوردستان بتخريجة "الكيان الجغرافي التاريخي" وتحدد له تأريخا مجتزئا وهو قبل عام ١٩٦٨.. إذا كان تأريخ سلخ هذه المناطق من كوردستان يعود إلى بعد عام ١٩٦٨ أي بعد مجيء سلطة البعث، فمن أين يبدأ؟!.. هل يعود إلى التاريخ المعاصر للدولة العراقية والذي يختلف على تبنيه العديد من مكونات الشعب العراقي بضمنهم الكورد؟، أم يرجع إلى التاريخ القريب ما قبل الحرب العالمية الأولى وقبل تأسيس الدولة العراقية؟، أو يصار إلى الاستشهاد بالتأريخ القديم للمنطقة إبان حكم الإمبراطوريات؟.. ثم ألم يكن من الأنضج والأليق عدم الجزم بعائدية المنطقة وترك ولو هامش من حرية تقرير مصيرها بيد سكانها ومواطنيها عن طريق الإستفتاء الشعبي الذي دائما ما تؤكد عليه جميع الأطراف وأيضا الدستور العراقي الاتحادي، أم أن المسألة تتوقف وتهمل عندما يصار إلى التطرق لحق الأقليات؟؟!!.

ثالثاً: المادة "11":

"أولاً: لاقليم كوردستان علم خاص يرفع الى جانب العلم الاتحادي، وله شعار ونشيد وطني وعيده القومي (نوروز) وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: يتكون العلم من اللون الأحمر فالأبيض فالأخضر وتتوسطه شمس بلون اصفر ينبعث منها واحد وعشرون شعاعا وتحدد قياساته وتبين مدلولات مكوناته بقانون".

بالنسبة للعلم لن نطيل كثيرا ولكننا نذكر بإعتراض ممثلي الكورد في مجلس الحكم وخاصة السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كوردستان العراق على علم الدولة العراقية باعتباره لا يمثل جميع مكونات الشعب العراقي، فماذا عن علم الإقليم هل يمثل جميع مكونات شعب الإقليم؟!، ولا نعتقد أن بيان مدلولات مكوناته يحتاج إلى جهد كبير.. وكذا الحال مع الشعار والنشيد الوطني وحتى العيد القومي، أين عناصر باقي المكونات من كل ذلك؟، ألم يكن من الأفضل الإقرار بوجوب مراجعة هذه العناصر الرئيسية التي من المفترض ان يتمثل فيها كل مواطني إقليم كوردستان بمختلف انتماءاتهم الدينية والأثنية؟!.

رابعاً: المادة "14":

"أولا: الكوردية والعربية لغتان رسميتان في اقليم كوردستان، ويضمن هذا الدستور حق مواطني اقليم كوردستان في تعليم ابنائهم بلغتهم الأم، ويشمل ذلك اللغة التركمانية والسريانية والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية.

ثانيا: التركمانية والسريانية لغتان رسميتان إلى جانب اللغة الكوردية والعربية في الوحدات الإدارية التي يشكل الناطقون بها كثافة سكانية، وينظم ذلك بقانون". لا ترتقي صياغة هذه المادة إلى مستوى الشراكة الحقيقية الصادقة التي يتطلع إليها أبناء مكونات الإقليم.. برأينا كان من الأفضل لو تم صياغة هذه المادة بما تستدعيه الضرورة الدستورية ويحفظ مكانة وأحقية الناطقين بكل لغة وإعتبار جميعها لغات رسمية تنظم وتحدد صلاحية التداول بها بقانون.

خامساً: المادة "19": عشرون:

وهي من الفقرات الراقية التي تصون حق الفرد بالملكية الخاصة وعدم جوازية نزعها منه إلا للمصلحة العامة لقاء تعويض عادل.. وهنا نذكر برلمان وحكومة إقليم كوردستان بالأراضي الشاسعة التي تمت مصادرتها منذ عام ١٩٩١ من أبناء الكلدان السريان الاشوريين وبعضها حتى ليس للمصلحة العامة وعدم تلقيهم أي تعويضات مقابلها لحد الآن "عنكاوا نموذجا".. متى سيتم تطبيق مثل هكذا مواد دستورية ليتسنى لنا أن نحكم بجودتها ميدانيا؟.

سادساً: المادة "31":

"على السلطات في إقليم كوردستان ضمان تحقيق مبدأ المساواة الفعالة والعمل على تحقيقها بين الأشخاص المنتمين إلى المكونات القومية أو الدينية وتهيئة الظروف الكفيلة بالحفاظ على هويتهم واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيزها". وهذه أيضا تواجه تساؤلات عديدة أهمها ما هي نسبة الكلدان السريان الاشوريين في الأجهزة الأمنية والعسكرية للإقليم وما هي نسبتهم في المستويات العليا فيها؟!، وكم يرتفع خطهم البياني فيما يتعلق بمستوى توفير فرص جيدة للعمل لهم وجني مداخيل كافية تمكنهم من العيش برغد؟، وما هي الإجراءات الإستثنائية التي يتم إتخاذها بحق من يستهدفهم لهوياتهم الخاصة أو كأفراد وذلك للتقليل من أعداد المهاجرين منهم خارج البلاد والتي تزايدت خلال السنوات الست الماضية حتى بين مواطني إقليم كوردستان؟!.

سابعاً: المادة "32": ثانيا:

وهي حول إعلان إلتزام حكومة إقليم كوردستان بمنع التغيير الديمغرافي للمكونات القومية والدينية.. وأيضا نسأل ونطالب السلطتين التشريعية والتنفيذية في حكومة الإقليم عن الفترة الزمنية المطلوبة لتطبيق هكذا بنود جوهرية وأساسية للمكونات الصغيرة؟!.. ومتى سيتم إزالة كل آثار التغيير الديمغرافي التي تسبب بها نظام صدام وتلك التي استجدت بعد عام ١٩٩١ على حساب الكلدان السريان الأشوريين وقراهم ومناطقهم التي تشهد تزايدا مطردا للسكان من أبناء القومية الغالبة على حساب أصحابها الرسميين والشرعيين؟؟.. "قرى محافظة دهوك نموذجا".

ثامناً: المادة "35":

وتقول المادة "يضمن هذا الدستور الحقوق القومية والثقافية والادارية للتركمان، العرب، الكلدان السريان الاشوريين، الارمن بما فيها الحكم الذاتي حيثما تكون لأي مكون منهم أكثرية سكانية وينظم ذلك بقانون".

ان ذكر مسألة الحكم الذاتي في المادة لا يغير من الجوهر شيئا، فضمان الحقوق الإدارية تتناول كل أشكال الإدارة والتي يندرج الحكم الذاتي بينها.. وبنظرة تحليلية على الموضوع نتأكد بأنه دغدغة مشاعر أو ربما جاء لأغراض دعائية تخدم بعض المطالبين، خاصة ونحن على أبواب انتخابات برلمانية لا يمكن التكهن بنتائجها بسهولة.. ويؤيد ما نرمي إليه مشروطية إقامة ذلك الحكم الذاتي، ألا وهو عبارة "حيثما تكون لأي مكون منهم أكثرية سكانية"، لأن المشرع أو من يسيره على دراية تامة كما نحن بأنه لا توجد لأي مكون منهم أكثرية سكانية ضمن الإطار الإداري والسياسي لإقليم كوردستان لا الحالي ولا المقترح.. ربما لو كانت صياغة المادة بشكل آخر بحيث تذكر كثافة سكانية بدل أكثرية أو إشتراك هذه المكونات بالأكثرية السكانية كان سيكون هناك قناعة أكبر بإمكانية إقامة مثل هكذا شكل إدارة مستقبلا للأقليات.

تاسعاً: المادة "40": ثانياً:

"يؤخذ بعين الاعتبار في نظام انتخاب الأعضاء "ويقصد أعضاء برلمان الإقليم" التمثيل العادل لمكونات شعب كوردستان- العراق وضمان نسبة لا تقل عن (٣٠%) من المقاعد لضمان تمثيل المرأة في البرلمان".

ان عبارة "يؤخذ بنظر الاعتبار" لا تعطي ضمانات لتمثيل المكونات في البرلمان أبدا، كما أنها تعكس إنطباعا بالفوقية وعدم القناعة بالمشاركة الحقيقية لجميع المكونات في رسم السياسة وإدارة السلطة التشريعية.. وهو إصرار على إبقاء حق المكونات ومنهم الكلدان السريان الأشوريين ضمن القرارات الدورية الصادرة عن البرلمان وعدم إرتقائه ليصل مصاف القانون الدستوري، وهو ما يمكن تغييره في أية لحظة بحسب الأهواء ومتطلبات كل مرحلة.

عاشراً: المادة "72":

"يراعى التمثل العادل لمكونات شعب كوردستان- العراق في تشكيلة مجلس الوزراء". وهنا أيضا ليست هناك اي ضمانات دستورية أو إستحقاقات شرعية لتولي المكونات لحقيبة وزارية، بل "يراعى ذلك" حسب الأجواء وخلفية ما مطروح من ناحية ملاءمته للتوجه العام ووفق قناعة المكلفين بتشكيل الوزارة.

حادي عشر: الباب الخامس:

المادة "106": أولا:

"يراعى في تشكيل المجالس المحلية والبلدية التمثيل العادل للمكونات الموجودة ضمن تلك الوحدة الإدارية أو البلدية وينظم ذلك بقانون".

وهنا تتكرر مفردة المراعاة للمرة الثالثة، وهو أيضا ما لا يجزم بحق مشاركة المكونات في تشكيل الوحدات الإدارية ويترك الأمر للتفسيرات والتأويلات الكيفية.. كان من الممكن أن يتغير معنى المادة وروحيتها بتغيير كلمة واحدة فقط وهي، وضع كلمة "يشترط" بدل "يراعى".

ربما نكون قد أغفلنا بعض البنود أو المواد التي تعنى بحقوق الكلدان السريان الآشوريين دون قصد، او أن تكون قد فاتتنا ملاحظتها، وربما نكون قد أهملنا البعض الآخر لقناعتنا بعدم تأثيره على الحالة العامة، أو تركناه لإشتراط تنظيمه بقانون.. وتبقى هذه ملاحظات ومقترحات نرجو ونتمنى أخذها بعين الإعتبار أثناء صياغة مسودات دستور إقليم كوردستان العراق للوصول إلى أفضل حالة من فهم وإقرار وتطبيق للحقوق المشروعة للكلدان السريان الاشوريين.